بالجسم او صفته عند القايلين بوجود الخلا والله تعالى منزه عن الامتداد والمقدار لاستلزامه
التجزي فان قيل الجوهر الفرد متحيز ولا بعد فيه والمكان متحيز قلنا المتمكن في المكان
واما الدليل على عدم التحيز فهو انه لو تحيز فاما في الازل فيلزم قدم الحيز او لا فيكون
محلا للحوادث وايضا اما ان يساوي الحيز او ينقص عنه فيكون متناهيا او يزيد عليه فيكون
متجزيا واذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة لا علو ولا سفل ولا غيرهما لانها اما حدود
او اطراف للامكنة او نفس الامكنة باعتبار عروض الاضافة الى شيء ولا يجري عليه زمان
لان الزمان عندنا عبارة عن متجدد يقدر به متجدد اخر وعند الفلاسفة عن مقدار الحركة
والله تعالى منزه عن ذلك واعلم ان ما ذكر من التنزيهات بعضها يغني عن البعض الا انه
حاول التفصيل والتوضيح في ذلك قضا لحق الواجب في باب التنزيه وردا على المشبهة
والمجسمة وساير فرق الضلال والطغيان بابلغ وجه واوكده فلم يبال بتكرير الالفاظ
المترادفة والتصريح بما علم بطريق الالتزام ثم ان مبنى التنزيه عما ذكرت على انها
تنافي وجوب الوجود لما فيها من شايبة الحدوث والامكان على ما اشرنا اليه لا على ما
ذهب اليه المشايخ من ان معنا العرض بحسب اللغة ما يمتنع بقاوه ومعنا الجوهر ما تركب
عنه غيره ومعنا الجسم ما تركب هو عن غيره الواجب او لا فيلزم النقص والحدوث وايضا
اما ان يكون على جميع الصور والاشكال والكيفيات فيلزم اجتماع الاضداد او على
بعضها وهي مستوية الاقدام في افادة المدح والنقص وفي عدم دلالة المحدثات عليه
فيفتقر الى مخصص ويدخل تحت قدرة الغير فيكون حادثا بخلاف مثل العلم والقدرة
فانها صفات كمال تدل المحدثات على ثبوتها واضدادها صفات نقصان لا دلالة على ثبوتها
لانها تمسكات ضعيفة توهن عقايد الطالبين وتوسع مجال الطاعنين زعما منهم ان
تلك المطالب العالية مبنية على امثال هذه الشبه الواهية واحتج المخالف بالنصوص
الظاهرة في الجهة والجسمية والصورة والجوارح وبان كل موجودين فرضا لا بد ان يكون

احدهما

احدهما متصلا بالاخر مماسا له او منفصلا عنه مباينا له في الجهة والله تعالى ليس
حالا ولا محلا للعالم فيكون مباينا للعالم في جهة فيتحيز فيكون جسما او جزء جسم مصورا
متناهيا والجواب ان ذلك وهم محض وحكم على غير المحسوس باحكام المحسوس والادلة
القطعية قايمة على التنزيهات فيجب ان يفوض علم النصوص الى الله تعالى على ما هو داب السلف
ايثارا للطريق الاسلم او تاول بتاويلات صحيحة على ما اختاره المتاخرون دفعا لمطاعن
الجاهلين وجذبا بضبع القاصرين سلوكا للسبيل الاحكم ولا يشبهه شيء اي لا يماثله
اما اذا اريد بالمماثلة الاتحاد في الحقيقة فظاهر واما اذا اريد بها كون الشيين بحيث
يسد احدهما مسد الاخر اي يصلح كل لما يصلح له الاخر فلان شيا من الموجودات
لا يسد مسده في شيء من الاوصاف فان اوصافه من العلم والقدرة وغير ذلك اجل واعلى مما
في المخلوقات بحيث لا مناسبة بينهما قال في البداية ان العلم منا موجود وعرض وعلم
محدث وجايز الوجود ويتجدد في كل زمان فلو اثبتنا العلم صفة لله تعالى لكان
موجودا وصفة وقديما وواجب الوجود وداىما من الازل الى الابد فلا يماثل علم
الخلق بوجه من الوجوه هذا كلامه فقد صرح بان المماثلة عندنا انما تثبت
بالاشتراك في جميع الاوصاف حتى لو اختلفا في وصف واحد انتفت المماثلة وقال
الشيخ ابو المعين في التبصرة انا نجد اهل اللغة لا يمتنعون من القول بان زيدا مثل
لعمرو في الفقه اذا كان يساويه فيه ويسد مسده في ذلك الباب وان كان بينهما
مخالفة بوجوه كثيرة وما يقوله الاشعرية من انه لا مماثلة الا بالمساواة من جميع الوجوه
فاسد لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الحنطة بالحنطة مثلا بمثل واراد الاستوا
في الكيل لا غير وان خالف الوزن وعدد الحبات والصلابة والرخاوة والظاهر انه
لا مخالفة لان مراد الاشعري المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة كالكيل مثلا وعلى
هذا ينبغي ان يحمل كلام البداية ايضا والا فاشتراك الشيين في جميع الاوصاف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)